

# شروط وأحكام بطاقات الائتمان

## أولاً: التعريفات

شروط وأحكام بطاقة الائتمان الواردة هنا سيتم تطبيقها وتفسيرها جنباً إلى جنب مع الشروط والأحكام العامة لفتح الحساب وأية شروط وأحكام أخرى تنطبق على العميل/حامل البطاقة ضمن علاقة الأخير مع البنك ("الشروط والأحكام") ما لم تتطلب الشروط والأحكام العامة أو السياق خلاف ذلك، فسيكون للتعبيرات التالية المعاني المحددة لها بموجب هذه الاتفاقية.

المصطلح	التعريف
البنك	البنك الأهلي المتحد ش.م.ب "الهلل للخدمات المصرفية الإسلامية"
البطاقة	أية بطاقة أو بطاقات ائتمان إسلامية يصدرها البنك.
حامل البطاقة الأساسية	الشخص الذي يحمل تحت اسمه كلاً من البطاقة وحساب البطاقة.
حامل البطاقة الإضافية	الشخص الذي صدرت له بطاقة إضافية على النحو المحدد في البند (٧) من هذه الشروط وفقاً لطلب صاحب البطاقة الأساسية ويتم قيد معاملاتها على حساب حامل البطاقة.
حامل البطاقة	حامل البطاقة الأساسية أو حامل البطاقة الإضافية.
رقم التعريف الشخصي	رقم التعريف الشخصي ذو الصلة الصادر لحامل البطاقة، وحسبما يتم تغييره من وقت لآخر من قبل حامل البطاقة.
معاملة البطاقة	شراء السلع و/أو الخدمات أو المنافع أو الحوزات (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أية عمليات يقوم بها حامل البطاقة لحجز تذكر سفر بالطائرة أو الباخرة أو السيارة أو أية وسيلة نقل أخرى أو لحجز فندق أو سكن أو غيرها من أماكن الإقامة أو وسائل النقل الأخرى، أو تأجير أو استئجار أو دفع اشتراكات (سواء قام حامل البطاقة باستخدامها أم لا) و/أو أخذ سلفة نقدية عن طريق استخدام البطاقة أو رقم البطاقة أو رقم التعريف الشخصي أو أية طرق أخرى بما في ذلك أية قيود أمر بالبريد أو الهاتف أو الفاكس أو حجز يتم التفويض به أو القيام به من قبل حامل البطاقة بغض النظر عما إذا تم توقيع قسيمة بيع أو سلفة نقدية أو أية قسيمة أو استثمار أخرى من قبل حامل البطاقة أم لا.
حساب البطاقة	الحساب الذي تقيد عليه معاملات البطاقة لدى البنك.
سقف الائتمان	أقصى رصيد مدين مسموح به على حساب البطاقة حسبما يتم تحديده من قبل البنك وإخطار حامل البطاقة الرئيسية به من وقت لآخر.
نظام البطاقة	نظام خدمات ماستركارد العالمية (ماستركارد) أو خدمات فيزا العالمية (فيزا) حسبما هو محدد في تسهيلات البطاقة الخاصة بحامل البطاقة الأساسية.
كشف حساب البطاقة	الكشف الشهري أو الدوري الذي يقوم البنك بإرساله إلى حامل البطاقة ويظهر تفاصيل الرصيد القائم المستحق دفعه للبنك.
التاجر	أي شخص معنوي أو فرد أو هيئة أو مؤسسة تقوم بتوريد البضائع و/أو الخدمات وتقبل البطاقة أو أرقام البطاقة كوسيلة للدفع أو الحجز من قبل حامل البطاقة.
رسوم المعاملات الخارجية	الرسوم التي يتقاضاها البنك فيما يتعلق بأية معاملات يجريها حامل البطاقة على البطاقة بعملة أخرى غير الدينار البحريني، أو معاملة شراء على حساب بأية عملة (بما في ذلك الدينار البحريني) تتم معالجتها بواسطة نظام بطاقة أو فاتورة يتم إصدارها من قبل تاجر خارج البحرين.
جهاز الدفع	أي جهاز صرف آلي أو نقطة بيع يمكن من خلاله إجراء المعاملات بالبطاقة.

## ٢. الصياغة

٢.١ ما لم يقتض السياق خلاف ذلك، فإن هذه الشروط والأحكام تفترض الآتي:

- أ) الكلمات الواردة بصيغة المفرد تشمل صيغة الجمع، والعكس صحيح.
- ب) الكلمات التي تشير لأحد الجنسين تشمل الجنس الآخر.
- ج) الكلمات التي تشير إلى الأشخاص تشمل الملاك الفرديين، المؤسسات الفردية، الشركات، مديري الشركات، الشركات، أو أي أشخاص طبيعيين أو اعتباريين آخرين أياً كان تصنيفهم.
- د) الكلمات التي تشير إلى القوانين تشمل أي قانون (سواء من القانون العام أو العرفي)، تشريع، دستور، مرسوم، حكم، معاهدة، تنظيم، توجيه، لائحة داخلية، تنظيم، أو أي إجراء تشريعي آخر من أية هيئة حكومية، جهة دولية، وكالة، قسم، هيئة تنظيمية، جهة تنظيمية ذاتية، سلطة، أو غيرها من المنظمات الأخرى حسب التعديلات التي تتم بين وقت وآخر.

## ٣. استخدام البطاقة:

٣.١ يجب على حامل البطاقة:

- أ) التوقيع على البطاقة فور استلامها ويكون هذا التوقيع و/أو تفعيل و/أو استخدام البطاقة دليلاً ملزماً وقاطعاً على تأكيد حامل البطاقة لقبوله بهذه الشروط والأحكام.
  - ب) استخدام البطاقة ضمن سقف الائتمان الذي يحدده البنك من وقت لآخر.
  - ج) عدم استخدام البطاقة بعد انتهاء فترة صلاحيتها أو إلغائها.
  - د) ضمان أمن وسلامة البطاقة ومنع إطلاع أي شخص على رقم البطاقة أو رقم التعريف الشخصي.
  - هـ) عدم استخدام البطاقة لأية معاملة غير مشروعة.
  - و) عدم استخدام البطاقة لشراء أية سلع أو خدمات أو لأية أغراض أخرى محظورة بموجب أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين المحلية باعتبارها سارية في مكان استخدام وإصدار البطاقة.
- ٣.٢ إذا فقد حامل البطاقة أو أتلّف بطاقته أو احتاج لطلب تجديدها أو استبدالها أو إصدار بطاقات إضافية، يجوز للبنك بمحض تقديره الخاص إصدار تلك البطاقة أو البطاقات حسب احتياج حامل البطاقة. قد يتم تطبيق رسوم على هذه الطلبات.
- ٣.٣ حتى لو كان لحامل البطاقة حد سقف ائتمان لم يستنفد، يحق للبنك، في أي وقت ودون سابق إنذار ودون إبداء أي سبب أو تحمل أية مسئولية تجاه حامل البطاقة، سحب وتقييد حق حامل البطاقة في استخدام البطاقة أو رفض الموافقة على أية معاملة بطاقة.
- ٣.٤ التصرف بحسن نية في جميع الأوقات فيما يتعلق بجميع التعاملات مع البطاقة والبنك.

## ٤. البطاقة:

- أ) تكون البطاقة، وستكون في جميع الأوقات، ملكاً للبنك ويجب أن تسلم للبنك فوراً بمجرد الطلب.
- ب) البطاقة غير قابلة للتحويل وسيتم استخدامها حصراً من قبل حامل البطاقة فقط. يجب على حامل البطاقة عدم السماح، تحت أي ظرف من الظروف، باستخدام البطاقة و/أو رقم التعريف الشخصي من قبل أي شخص آخر.
- ج) لا يجوز رهن البطاقة من قبل حامل البطاقة كضمان لأي غرض كان.
- د) يضمن حامل البطاقة في جميع الأوقات أن يتم الاحتفاظ بالبطاقة في مكان آمن للتأكد من عدم سوء الاستخدام.
- هـ) يمكن استلام البطاقة باليد من قبل حامل البطاقة أو إرسالها له عن طريق البريد السريع على العنوان الذي تم إخطار البنك به من قبل حامل البطاقة، وذلك على مسؤولية حامل البطاقة.
- و) يجب على حامل البطاقة، في حال عدم موافقته على الالتزام بهذه الشروط والأحكام، إعادة البطاقات إلى البنك وسيتم تطبيق شروط البند رقم ٩ من هذه الشروط والأحكام.

## ٥. حساب البطاقة:

- أ) يحتفظ البنك بحساب بطاقة لكل حامل بطاقة أساسية وتسجل على هذا الحساب جميع المبالغ الناشئة عن معاملات البطاقة وأية مصاريف يتكبدها البنك بسبب استخدام البطاقة.
- ب) يقوم البنك عادة بإرسال كشف شهري لحساب البطاقة إلى حامل البطاقة الأساسية يحتوي على جميع معاملات البطاقة خلال الفترة المذكورة في الكشف الشهري لحساب البطاقة. يجوز للبنك أن يقوم بإرسال الكشف الشهري لحساب البطاقة على عنوان البريد الإلكتروني للعميل، ويمكن للعميل طلب الحصول على كشف حساب ورقي في حالة كان الكشف الإلكتروني غير مطلوب.
- ج) يتعهد حامل البطاقة بالالتزام بالحد الائتماني المحدد من قبل البنك، إلا في حال حصول حامل البطاقة على موافقة كتابية مسبقة من البنك على تجاوز هذا الحد. كما يتعهد بعدم القيام بأية مشتريات أو معاملات قد تتسبب في تجاوز الرصيد الإجمالي المستحق بموجب إجمالي هذه المشتريات، وفي حال تجاوز حامل البطاقة السقف الائتماني، يقر حامل البطاقة بأن البنك سيقوم بغرض رسوم وتكاليف إضافية مقابل تجاوز السقف الائتماني. ويتعهد حامل البطاقة بدفع هذا المبلغ/المبالغ بالكامل إلى جانب المبلغ/المبالغ التي تجاوزت السقف الائتماني، إضافة إلى كامل مبلغ/مبالغ الحد الأدنى المستحق من قبل حامل البطاقة تجاه البنك.
- د) بدون المساس بعمومية ما ذكر في البند (ج) أعلاه، يحق للبنك، حسب تقديره المطلق، رفع الحد الائتماني تلقائياً بواقع 10٪ وذلك من أجل تفعيل معاملات البطاقة في الحالات الطارئة وعليه، يوافق صاحب البطاقة على دفع المبلغ/المبالغ التي تتجاوز السقف الائتماني بالكامل وأقل مبلغ مستحق ورسوم زيادة الحد الائتماني (حسب الأحوال).
- هـ) يجب على حامل البطاقة الأساسية في غضون خمسة عشر (١٥) يوماً من تاريخ كل كشف لحساب البطاقة دفع الحد الأدنى للمبلغ/المبالغ مستحقة الدفع بموجبه أو أي مبلغ/مبالغ أكبر يختار حامل البطاقة الأساسية أن يدفعها.
- و) إذا تخلّف حامل البطاقة عن دفع الحد الأدنى من المبلغ/المبالغ المستحقة قبل أو في تاريخ استحقاق الدفع، سيتم فرض رسوم تأخير سداد.
- ز) يقوم حامل البطاقة الأساسية على الفور بدفع أي مبلغ/مبالغ تزيد عن سقف الائتمان وأية متأخرات عن دفعات سابقة ومبلغ/مبالغ أية معاملات تم إجراؤها بشكل مخالف لأي من هذه الشروط والأحكام.
- ح) لن يكون لأي دفعة تدفع للبنك أثنى إلا بعد أن يتم قيدها في حساب البطاقة. سيقوم البنك باستخدام هذه الدفعات، أولاً لدفع رسوم التأخر في السداد، رسوم تجاوز الحد المسموح به، وأية رسوم أخرى، وثانياً لسداد جميع رسوم الخدمات والأرصدة من أي كشف حساب سابق للبطاقة، وثالثاً لسداد جميع الرسوم والسلف النقدية، ورابعاً لسداد جميع المشتريات التي تظهر في الكشوف الحالية لحساب البطاقة، وأخيراً، لسداد قيمة أية مشتريات تم إجراؤها وقيدها على حساب البطاقة ولكنها لم تظهر بعد في أي كشف لحساب البطاقة.
- ط) يجب أن تكون جميع المبالغ المدفوعة من قبل حامل البطاقة بعملة حساب البطاقة، ويتم تحويل مبالغ أية معاملة بطاقة بعملة أخرى غير الدينار البحريني إلى الدينار البحريني بأسعار الصرف السائدة حسبما يحدده البنك في تاريخ قيد هذه المبالغ على حساب البطاقة.

- (ي) على حامل البطاقة الأساسية سداد جميع المبالغ المستحقة بالكامل عند إفلاس حامل البطاقة الأساسية. وعلى أي حال فإن مسئولية حامل البطاقة الرئيسية تبقى على عاتقه ولحين سداد المبالغ المستحقة بالكامل.
- (ك) مع عدم الإخلال بحقوق البنك في اتخاذ إجراءات قانونية مناسبة في أي وقت، يجوز للبنك تقاضي رسوم عن أي من الشيكات المرجعة دون دفع المقدمة من قبل حامل البطاقة كسداد كامل أو جزئي للمبلغ المستحق.
- (ل) لا يجوز لحامل البطاقة اعتبار عدم استلام كشف الحساب سبباً كافياً لعدم سداد المبالغ المستحقة في وقتها المناسب.

## ٦. السلف النقدية:

يستطيع حامل البطاقة الحصول على سلفة نقدية بشرط توافر ما يكفي في حد سقف الائتمان وحسبما يكون مقبولاً لدى البنك من وقت لآخر وفقاً لتقديره المطلق.

## ٧. البطاقة الإضافية:

- (أ) يجوز للبنك وفقاً لتقديره المطلق إصدار بطاقة إضافية للشخص الذي يرشحه حامل البطاقة الأساسية ويوافق عليه البنك. يخضع إصدار البطاقة/البطاقات الإضافية للشروط والأحكام التي يراها البنك ضرورية.
- (ب) تسري هذه الشروط والأحكام على حامل البطاقة الأساسية بعد إجراء التعديلات الضرورية (أي مع الرسوم اللازمة) على حامل البطاقة الإضافية. يكون كل حامل بطاقة إضافية مسئولاً بالتزامن والتكافل مع حامل البطاقة الأساسية عن تكاليف جميع السلع والخدمات والسلف النقدية التي تم الحصول عليها وجميع المعاملات التي تم إجرائها عن طريق استخدام البطاقة الإضافية.
- (ج) يلتزم حامل البطاقة الأساسية بتعويض البنك عن أية خسائر أو أضرار أو التزامات أو تكاليف أو نفقات تكبدها البنك بسبب أي عدم اقتدار أو قانونية حامل البطاقة الإضافية أو أي خرق لهذه الشروط والأحكام من قبل حامل البطاقة الإضافية.
- (د) لا يسمح لحامل البطاقة الأساسية والبطاقات الإضافية بتجاوز مجموع سقف الائتمان المحدد.
- (هـ) تعتمد صلاحية البطاقة الإضافية على صلاحية اتفاقية حامل البطاقة الأساسية مع البنك، ولا تؤدي لأي سبب إلى إنهاء البطاقة الأساسية أو اتفاقية حامل البطاقة الأساسية مع البنك.
- (و) لا تتأثر بأي شكل من الأشكال التعهدات والالتزامات والواجبات المترتبة على حامل البطاقة الأساسية وحامل البطاقة الإضافية لصالح البنك أو حقوق البنك بموجب هذه الشروط والأحكام بأي نزاع أو مطالبات قد تكون لكل من حامل البطاقة الأساسية وحامل البطاقة الإضافية ضد الآخر.

## ٨. فقدان البطاقة ورقم التعريف الشخصي:

- (أ) على حامل البطاقة أن يبذل العناية اللازمة لضمان المحافظة على البطاقة ويمتنع عن الكشف عن رقم البطاقة ورقم التعريف الشخصي لأي شخص آخر.
- (ب) في حالة فقدان أو سرقة البطاقة أو الإفصاح عن رقم التعريف الشخصي لأي طرف آخر، يقوم حامل البطاقة على الفور بالإبلاغ عن هذا الفقدان أو السرقة أو الإفصاح مع تفاصيل ذلك للبنك. لن يكون حامل البطاقة مسئولاً عن أية معاملات يتم إجرائها بعد الإبلاغ عن الفقدان أو السرقة.
- (ج) يستطيع حامل البطاقة إبلاغ الشرطة المحلية في حالة سرقة أو ضياع البطاقة.
- (د) يجب على حامل البطاقة في حال فقدان أو سرقة البطاقة أو انكشاف رقم التعريف الشخصي أن يقوم فوراً بالاتصال بمركز اتصالات أهلي على هاتف رقم ١٧٢٢١٩٩٩ (+٩٧٣) على أن يتم تأكيد البلاغ خطياً للبنك خلال ٢٤ ساعة بالكتابة إلى العنوان التالي، ص. ب. ٢٤٤٤، المنامة، مملكة البحرين، فاكس رقم ١٧٢٩٤١٠ (+٩٧٣) أو البريد الإلكتروني: card.services@ahliunited.com
- (هـ) يكون حامل البطاقة مسئولاً بشكل كامل عن كامل مبالغ معاملات البطاقة والخسائر الناتجة عن الاستخدام غير المفوض للبطاقة قبل استلام البلاغ المشار إليه أعلاه. وفي جميع الأحوال يكون حامل البطاقة مسئولاً عن جميع الخسائر إذا ثبت أن فقدان البطاقة أو الاستخدام غير المفوض للبطاقة ناتج عن إهمال، أو احتيال، أو موافقة من قبل حامل البطاقة الأساسية.
- (و) يجوز للبنك وفق إرادته التقديرية المطلقة إصدار بطاقة بديلة آلية بطاقة مفقودة أو مسروقة أو رقم تعريف شخصي جديد وفقاً للشروط والأحكام المعمول بها وقت إعادة إصدار البطاقة.
- (ز) في حالة تم استرداد أو الحصول على البطاقة المفقودة أو المسروقة من قبل حامل البطاقة، يجب عليه أن يعيدها للبنك فوراً بدون أن يقوم باستخدامها.

## ٩. الإنهاء:

- (أ) يجوز لحامل البطاقة الأساسية إنهاء استخدامه لكل البطاقات في أي وقت وذلك بإشعار البنك كتابة بذلك وإعادة كل البطاقات إلى البنك. ولا يكون الإنهاء نافذاً إلا بعد إعادة كل البطاقات للبنك وسداد جميع الرسوم والالتزامات المستحقة على حساب البطاقة بما في ذلك أي عمليات لم يتم خصمها سابقاً.
- (ب) على الرغم من أحكام الدفع المذكورة هنا، تكون جميع المبالغ القائمة في حساب البطاقة (بما في ذلك جميع البطاقات الإضافية) مع المبلغ/المبالغ التي تم تحملها باستخدام البطاقة ولكن لم تقيد بعد على حساب البطاقة مستحقة الدفع فوراً وبالكامل عند إنهاء هذه الاتفاقية.
- (ج) يجوز للبنك في أي وقت حسب تقديره المطلق وبدون إشعار إغناء أو خفض سقف الائتمان أو تعليق استخدام البطاقة كلياً أو فيما يتعلق بتسهيلات معينة.
- (د) يتم إنهاء استخدام البطاقة من قبل البنك دون إشعار عند وفاة أو إفلاس أو إعسار حامل البطاقة أو عندما يصبح مكان حامل البطاقة غير معروف لدى البنك لأي سبب لا يعزى للبنك.
- (هـ) لا يكون البنك مسئولاً عن رد رسوم العضوية السنوية أو أي جزء منها في حالة إنهاء البطاقة.
- (و) في حالة وجود أي ضمان لدى البنك لإصدار البطاقة، يحتفظ البنك بحقه في الاحتفاظ بمثل هذا الضمان لمدة خمسة وأربعين (٤٥) يوماً على الأقل بعد أن يتم إلغاء البطاقة وإعادةها إلى البنك سواء تم إلغاؤها من قبل حامل البطاقة أو البنك أو بعد إنهاء الاتفاقية بين عضو البطاقة الأساسية والبنك.

## ١٠. الرسوم والأتعاب:

- (أ) تطبيق الرسوم والأتعاب. يمكن الرجوع إلى جدول الرسوم المتوافر في أي فرع من فروع البنك أو عبر زيارة الموقع الإلكتروني www.ahliunited.com للتعرف على التعريف السارية حسب التحديثات التي تتم من وقت لآخر.
- (ب) سيقوم البنك باحتساب الرسوم المطبقة على شكل ١٢ قسماً شهرياً، بدءاً من أول كشف لحساب البطاقة في كل دورة فواتير مدتها ١٢ شهراً، سيتم التنازل عن رسوم الخدمة الشهرية من قبل البنك دائماً في حال دفع حامل البطاقة لكامل الرصيد المستحق.
- (ج) في حالة التأخر عن دفع أي مبلغ/مبالغ مستحقة بموجب هذا المستند، سيتم فرض رسوم الدفع المتأخر على حامل البطاقة وفقاً لجدول الرسوم بدءاً من تاريخ هذا التأخر ولغاية تاريخ استلام البنك فعلياً لهذا المبلغ، وسيتم التبرع بها لأغراض خيرية (بعد خصم أية رسوم فعلية) تحت إشراف لجنة الشريعة التابعة للبنك.
- (د) رسوم السلف النقدية – ٢ د.ب لكل سحب بقيمة ٢٠٠ د.ب.
- (هـ) يحتفظ البنك بالحق في تغيير الرسوم والمصاريف أو استحداث أية رسوم أخرى من وقت لآخر بإعطاء إخطار مسبق لحامل البطاقة الأساسية مدته شهر واحد (١).

## ١١. الإغفاء من المسئولية:

- ١١.١ لا يتحمل البنك أية مسئولية تجاه حامل البطاقة فيما يتعلق بأية خسارة أو ضرر ناجم بشكل مباشر أو غير مباشر عن:
- (أ) أية خسارة أو ضرر يحصل أو يتكبده حامل البطاقة بسبب رفض البنك أو التاجر أو بنك آخر أو مؤسسة مالية أو أي جهاز صراف آلي أو جهاز دفع أو طرف آخر منح أو توفير سلف نقدية لغاية الحد الائتماني أو عدم منح ذلك على الإطلاق.
- (ب) رفض أي تاجر أو مؤسسة عضو في ماستركارد أو فيزا العالمية التعامل بالبطاقة أو قبولها أو أي عيب أو نقص في السلع أو الخدمات المقدمة لحامل البطاقة من قبل أي تاجر أو، إن حدث، أي خرق أو عدم أداء من قبل تاجر لمعاملة بطاقة.
- (ج) خلل في أي جهاز صراف آلي أو جهاز دفع، أو انقطاع في أنظمة الاتصالات.
- (د) ممارسة البنك لحقوقه بطالب تسليم البطاقة قبل تاريخ انتهاء الصلاحية المذكور على وجهها، سواء حدث ذلك الطلب من قبل البنك أو من قبل أي شخص آخر أو جهاز صراف آلي.
- (هـ) ممارسة البنك لحقه في إنهاء أية بطاقة أو حساب بطاقة وفقاً للبند ٩.
- (و) أية إساءة أو تشويه للسمعة الائتمانية لحامل البطاقة بسبب أو فيما يتعلق باستعادة أو حول استعادة البطاقة أو أي طلب لإعادةها أو رفض أي شخص الوفاء أو القبول بالبطاقة.
- (ز) أية إفادة غير صحيحة أو تحريف أو خطأ أو إغفال في أو لأي تفاصيل تم الإفصاح عنها من قبل البنك بموجب البند ١٢؛ إضافة إلى
- (ح) أي نزاع ينشأ بين حامل البطاقة وأي تاجر أو بنك أو مؤسسة مالية أو شخص.

## ١٢. الإفصاح عن المعلومات:

- (أ) يخول حامل البطاقة البنك ويسمح له بشكل لا رجعة فيه بالإفصاح عن وتقديم معلومات حسبما يراه البنك مناسباً فيما يتعلق بحامل البطاقة وشنونه بما في ذلك دون حصر هذه الاتفاقية للشركات الزميلة للبنك وفروعه والمتنازل لهم ووكلائه والأطراف الأخرى.
- (ب) للبنك الحق في الاستقصاء عن الوضع الائتماني للمتقدم للحصول على بطاقة و/أو فحص الوضع الائتماني لحامل البطاقة في أي وقت كلما رأى البنك ذلك مناسباً دون الرجوع إليه.

## ١٣. التعويض:

يتعهد حامل البطاقة ويوافق على تعويض البنك عن أية خسارة أو ضرر أو مسئولية أو تكاليف أو نفقات قد يتكبدها البنك بسبب هذه الشروط والأحكام أو أي خرق لها أو ممارسة حقوق البنك المنصوص عليها فيها. يتم خصم جميع التكاليف والمصروفات فيما يتعلق بذلك من حساب البطاقة وتكون واجبة الدفع على حامل البطاقة.

## ١٤. المقاصة:

بالإضافة إلى أي حق عام للبنك في إجراء مقاصة أو غيرها من الحقوق التي يمنحها القانون للبنك، يوافق حامل البطاقة على أنه يجوز للبنك بمحض إرادته التقديرية المطلقة وفي أي وقت ودون إخطار دمج وضم وتوحيد جميع أو أي حساب/حسابات يحتفظ بها حامل البطاقة إما منفرداً أو مشتركاً مع آخرين مع البنك بأي وصف كان وفي أي مكان كان وبأية عملة كانت، وإجراء المقاصة بينها أو تحويل أي مبلغ دائن من أي حساب/حسابات منها لسداد جميع المبالغ المستحقة للبنك.

## ١٥. الإخطارات:

- (أ) يجب على حامل البطاقة فوراً إخطار البنك خطياً بأية تغييرات في جهة العمل أو النشاط التجاري أو العنوان (عنوان المكتب و/أو عنوان السكن) أو أرقام الاتصال أو إذا كان حامل البطاقة يعتزم أن يكون خارج مملكة البحرين لأكثر من ثلاثين (٣٠) يوماً.
- (ب) إذا كان حامل البطاقة يعتزم أن يكون خارج مملكة البحرين لأكثر من شهر واحد، يجب عليه تسوية حساب البطاقة قبل المغادرة بسبعة (٧) أيام.
- (ج) إذا كان حامل البطاقة ينوي مغادرة مملكة البحرين للإقامة في مكان آخر، يجب على حامل البطاقة إعادة البطاقة الأساسية والبطاقة/البطاقات الإضافية إلى البنك قبل أربعة عشر (١٤) يوماً من مغادرة حامل البطاقة كما سيتوجب إنهاء استخدام البطاقة والبطاقة الإضافية/البطاقات الإضافية وتطبيق البند ٩.
- (د) تعتبر التعليمات والأوامر المرسلة من قبل حامل البطاقة للبنك عن طريق رسائل الفاكس والبريد الإلكتروني صحيحة وملزمة لحامل البطاقة ويجوز للبنك التصرف بناءً على التعليمات التي يتم استلامها عن هذا الطريق. يجوز للبنك استخدام النسخ الأصلية التي يستلمها البنك بالفاكس أو البريد الإلكتروني وهي التي يطبعها الجهاز المتلقي للرسالة كدليل في أية محكمة.
- (هـ) يجوز توصيل جميع البطاقات وأرقام التعريف الشخصي وكشوف الحسابات والمطالبات أو أية مراسلات أخرى بموجب هذه الشروط والأحكام عن طريق تسليمها شخصياً أو إرسالها عن طريق البريد العادي إلى عنوان حامل البطاقة الذي ترسل عليه الفواتير أو آخر عنوان معروف له حسب سجلات البنك، ويعتبر هذا الاتصال بأنه قد تم تسليمه لحامل البطاقة في يوم التسليم إذا سلم باليد أو في يوم العمل التالي بعد إرساله إذا أرسل بالبريد.
- (و) تعتبر جميع الاتصالات والرسائل التي يتم إرسالها بموجب هذه الشروط والأحكام مرسلة إلى حامل البطاقة الأساسية وحامل البطاقة الإضافية على حد سواء.

## ١٦. أحكام عامة:

- (أ) لن يكون البنك مسئولاً بأي شكل كان عن عدم تمكنه من أداء التزاماته طبقاً لهذه الشروط والأحكام لأي سبب مباشر أو غير مباشر نتيجة أي خلل في الأجهزة أو خطوط الاتصال المتعلقة باستخدام البطاقة أو نتيجة امتناع أي تاجر أو مؤسسة مالية عن قبول معاملة البطاقة أو خلل في جهاز صراف آلي أو جهاز دفع أو لأي أمر آخر خارج عن إرادة وسيطرة البنك. وفي حالة عدم تمكن البنك من استخراج أو إرسال كشف لحساب البطاقة، تستمر التزامات حامل البطاقة الأساسية المتعلقة بالرسوم، ويجوز للبنك أن يختار تاريخاً من كل شهر ليكون تاريخ كشف الحساب لأغراض احتساب الرسوم وتحديد تاريخ استحقاق الدفع.
- (ب) لا يكون البنك مسئولاً عن تصرفه بحسن نية بناءً على تعليمات حامل البطاقة.
- (ج) يخول حامل البطاقة البنك بأن يقوم وفقاً لتقديره الخاص بتسجيل أية تعليمات من هذا القبيل، واستخدام هذه التسجيلات كدليل في محاكم القضاء أو في أية إجراءات قانونية أخرى.
- (د) يعرض حامل البطاقة البنك عن أية تبعات أو مطالبات أو إجراءات أو خسائر قد تنشأ أو يتم تكديدها بسبب تنفيذ تعليمات هاتفية مستلمة من أو يبدو أنها مستلمة من حامل البطاقة.
- (هـ) يحق للبنك أن يعين وكيلاً له لتحصيل جميع المبالغ المستحقة للبنك من حامل البطاقة بموجب هذه الاتفاقية.
- (و) يحق للبنك في أي وقت دون الحصول على موافقة من حامل البطاقة التنازل لطرف آخر عن جميع أو عن أي جزء من حقوقه أو التزاماته بموجب هذه الاتفاقية مع أو بدون إرسال إشعار إلى حامل البطاقة.
- (ز) يتعهد حامل البطاقة بتوقيع أية وثائق أو مستندات أخرى حسبما يطلب البنك من وقت لآخر.
- (ح) الحقوق والتعويضات المنصوص عليها في هذه الشروط والأحكام تراكمية وليست بديلة عن أية حقوق أو تعويضات منصوص عليها بموجب القوانين السارية.
- (ط) الشروط والأحكام المذكورة في هذه الوثيقة ملزمة لحامل البطاقة ولا يجوز له/لها التنازل عن أية حقوق أو التزامات بموجبها إلى أي شخص آخر.
- (ي) جميع هذه الشروط والأحكام منفصلة ومتميزة عن بعضها البعض، وإذا كان أو أصبح أي من هذه الشروط والأحكام في أي وقت غير صحيح أو غير قانوني أو غير قابل للتنفيذ، لا تتأثر صلاحية أو صحة أو قانونية أو قابلية تنفيذ الأحكام المتبقية بأي حال من الأحوال أو تضعف نتيجة لذلك.
- (ك) يجوز للبنك في أي وقت أن يتنازل، دون قيد أو شرط أو خلاف ذلك، عن أي من هذه الشروط والأحكام أو عن أية مخالفة من قبل حامل البطاقة لها، بشرط أن يتم هذا التنازل خطياً من قبل البنك، وباستثناء ما ذكر أعلاه لا يعتبر أي تغاض أو إعفاء أو إغفال أو تسامح من جانب البنك عن أي تقصير أو مخالفة لأي من هذه الشروط والأحكام بمثابة تنازل عن حقوق وصلاحيات البنك، ويجب ألا يفهم أو يعتبر أي تصرف أو عدم تصرف من قبل البنك بأنه تنازل عن هذه الحقوق والصلاحيات. يسري أي تنازل كتنازل فقط على الأمر المتنازل عنه ويجب ألا يعتبر تنازلاً عن أو إخلاءً للمسئوليات المتبقية الواردة في بنود هذه الشروط والأحكام.
- (ل) فيما يتعلق بالتخفيضات/العروض الخاصة المقدمة من قبل التجار المعنيين، لا يقدم البنك أي ضمان للسلعة أو الخدمة أو أية تعهدات تخص أمور التسليم أو الجودة أو التصميم أو المواصفات أو غير ذلك المنصوص عليها فيما يتعلق بهذه العروض. علاوة على ذلك، تخضع هذه المنتجات والخدمات لتوافرها وسيتم تخصيصها لحاملي البطاقات وفقاً لمبدأ الأسبقية في الطلب.

## ١٧. تغيير الشروط:

- (أ) يحتفظ البنك بحقه - حسب تقديره المطلق - في تعديل أو تغيير أو تبديل هذه الشروط والأحكام في أي وقت، وسيتم إخطار حامل البطاقة الأساسية بأي تعديل بكامل تفاصيله قبل ثلاثين (٣٠) يوماً من أيام التقويم على الأقل من تاريخ سريان التعديل، وذلك عبر عدة قنوات تواصل يختارها البنك.
- (ب) يعتبر الاحتفاظ بالبطاقة أو استخدامها بعد تاريخ سريان أي تغيير كهذا في الشروط والأحكام بأنه قبول بهذه التغييرات من قبل حامل البطاقة.
- (ج) إذا كان التغيير المقترح غير مقبول من قبل حامل البطاقة، يجب على حامل البطاقة إنهاء استخدام البطاقة وذلك بإعطاء إشعار خطي وعندها تطبق أحكام البند ٩.

## ١٨. القانون واجب التطبيق والاختصاص القضائي:

- تخضع هذه الشروط والأحكام وتفسر وفقاً لقوانين مملكة البحرين إلى الحد الذي لا يتعارض مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية، حيث ستسود هذه الأخيرة محلها في حالة وجود أي تعارض. أي نزاع ينشأ عن أو فيما يتعلق بهذه الشروط والأحكام يجب أن يقدم إلى الاختصاص الحصري لمحاكم مملكة البحرين. ومع ذلك يستطيع البنك رفع دعاوى ضد حامل البطاقة في أية جهة اختصاص قضائية أخرى.

